أي تحديد لدور الرقيب، وحيث انه يتولى مهمته بصورة تعسفية وتحكمية، فانه يستحيل على الصحف أن تعرف مقدماً وعملياً ما الذي يمكن أن يجيزه أو يمنعه من مواد النشر. ولهذا، وتوفيراً للوقت والكلفة والازعاج، نشأ نوع من الرقابة الذاتية لدى الصحف الفلسطينية الثلاث المعادية للاحتلال، وهي **الفجر والشعب**، **والطليعة** التي هي أسبوعية وناطقة بلسان شيوعيي الضفة الغربية ومحظورة كلياً في المناطق المحتلة، والتي يتعرض حاملها لعقوبة السجن أو غرامة باهظة.

وهناك عوامل أخرى تؤثر فعلياً على حرية النشر. فجميع الصحف ينبغي أن يحمل ناشروها ترخيصاً اسرائيلياً. ومنذ ١٩٦٧ لم يعط غير ترخيص واحد لشخص فلسطيني، ولهذا عليهم الاعتماد كلياً على الناشرين الاسرائيليين. ويتعرض الناشر على الدوام لكثير من المخاطر وللخوف من الانتقام. وعلى سبيل المثال فان الناشر السابق لصحيفة **الفجر** تعرض للاختطاف والقتل، وتلقت الصحيفة أربعة تهديدات من السلطات تنذرها بالاغلاق. ولقد انتظر ناشر **الطليعة** أكثر من عام ونصف العام قبل أن يؤذن له بالعمل، ولم يتوفر له الترخيص إلا بعد قرار من المحكمة العليا. وكان على إدارة الصحيفة أن تنتظر ثلاث سنوات أو أكثر، من أجل تركيب جهاز للهاتف.

وكثيراً ما تتلقى شركات التوزيع المستقلة، تهديدات بوقف توزيع صحيفة ما. وفي وسع السلطات العسكرية أن تصدر حظراً تاماً على التوزيع في المناطق المحتلة، مثلما مر معنا من قبل ونحن نروي ما حدث في اليوم السابق لمحاولة اغتيال رؤساء البلديات الثلاثة في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، عندما تلقت الصحف الثلاث المذكورة آنفاً أوامر عسكرية تحظر عليها التوزيع في الضفة الغربية لمدة أسبوعين كاملين. وغني عن القول أن الصحف ملزمة بأن ترسل موادها كافة بلا استثناء إلى الرقيب، بما فيها الاعلانات التجارية.

هذه المسلكية الاسرائيلية القائمة على التعصب والتمييز، لا تنطلق كلياً من الروح العنصرية وحدها، ذلك أن الصحف العربية التي تتسم بشيء من مواقف التعاون مع الاحتلال أو مع برامج صهيونية أخرى، تتلقى من السلطات معاملة مختلفة ومنافع وتسهيلات.

ولا بد من وقفة خاصة عند رؤساء تحرير الصحف الثلاث السالفة الذكر وما تخصهم به السلطات من «عناية». فثلاثتهم: مأمون السيد رئيس تحرير **الفجر** وبشير برغوثي رئيس تحرير **الطليعة** وأكرم هنية رئيس تحرير **الشعب** تعرضوا لقرارات الحجز في المدينة التي صدرت في حقهم في اليوم نفسه الذي صدر فيه قرار مماثل بطال رئيس البلدية «طويل»، وتفسيرهم لها أنها محاولة لاضعاف حملتهم على مخططات الحكم الذاتي. وهناك حقيقة أخرى كنا نعرفها من قبل، وهي أن الصحف العربية الصادرة في ظل الاحتلال لا يسمح لها البتة بتسلم أية صحيفة أو مجلة عربية من الخارج، مع العلم بأن الصحف والمجلات العربية الصادرة في شتى الدول العربية متاحة بحرية ويسر للتلفزيون الاسرائيلي والصحف الاسرائيلية.

ان الصحافة الحرة والنابضة بالحيوية والنشاط، والقادرة على أن تكون ناقدة ونزيهة، شرط أساسي لأي مجتمع ديموقراطي، وتبرز أهمية هذه الحقيقة في ضوء الحملة الضارية التي تشنها السلطات الاسرائيلية على الصحافة التقدمية في المناطق المحتلة. ومرة أخرى نخلص إلى أن السياسة المرسومة هي تحطيم المجتمع الفلسطيني وحرمانه من القيادة وتجريده من الهوية.

استنتاجات قانونية

لقد عاد وفدنا بحصيلة كبيرة نسبياً من المعلومات التي جمعناها ميدانياً عبر الاتصالات المباشرة بمختلف الهيئات التي تمثل رسمياً سكان المناطق المحتلة. ولقد وصفنا بشيء من الاسهاب خلاصة لقاءاتنا تلك، في القسم الاول من هذا التقرير. وكان وفدنا قد قام قبل سفره بدراسة العديد من المراجع والاستنتاجات حول الوضع في اسرائيل، سواء منها ما نشر أو ما لم ينشر (بما فيها خصوصاً نشرات الوحدة الخاصة للامم المتحدة بشأن الحقوق الفلسطينية والتقارير الاخرى للامم